# اقتصاد

## فوق الطاولة

### هذا هو الفساد العلني لمن يهتم

**علي نزار الآغا**

يقول الخبر: «أصدر رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي قراراً طلب بموجبه من كل الوزارات التشدد في مكافحة الفساد ومحاسبة المقصرين والفاسدين في الوزارات والجهات التابعة لها ولا سيما في المفاصل الإدارية، إضافة إلى ضرورة تنفيذ العقوبات المقترحة في التقارير التفتيشية للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش المحالة إلى الوزارات والمتعلقة بنتائج التحقيق مع بعض مسؤولي الإدارات والعاملين في الجهات العامة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق من أوصت الهيئة المذكورة بمعاقبتهم من دون تلكؤ أو تباطؤ، والابتعاد عن المحسوبيات والعلاقات الشخصية ما يضمن تحقيق المصلحة العامة».

كلام جميل لرئيس الحكومة، ويأتي في سياق التوجهات العامة، ولكن المشكلة التي يعرفها الجميع تكمن في التنفيذ، ولكيلا نغرق في دوامة التنظير، سوف نتحدث عن بعض المخالفات التي «قد» تخفي وراءها بؤراً للفساد.

ولعل أحد مظاهر هذا الفساد هو المخالفات الصريحة للنصوص التشريعية والمراسيم الرئاسية التي تنص على عدم جواز أن يكون لأي مسؤول في مؤسسات القطاع العام الاقتصادية علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسات نفسها من القطاع الخاص. وهذا أمر حساس، وخاصةً في قطاع المصارف والتأمين والتجارة والأسواق المالية، منعاً للفساد الذي قد ينجم عندما تشتبك العلاقات والمصالح الخاصة بين القطاعين العام والخاص.

ومن الأمثلة الواقعية على مثل هذه المخالفات، حالة فاقعة في قطاع التأمين السوري، فعضو مجلس إدارة إحدى الجهات العامة، هو في الوقت نفسه عضو مجلس إدارة في إحدى الشركات الخاصة المعروفة، وهذه القضية معروفة في القطاع، ولا يُحتاج إلى جهد كبير للتأكد منها ومعرفة الأشخاص المعنيين.

من هنا، نتمنى على رئيس الحكومة الانتباه أولاً إلى آلية عمل المؤسسات والجهات الرقابية، وأسباب تجاهلها لبعض المخالفات التي «قد» تخفي وراءها شبكات فساد ليست هيّنة.

ونذكر أن بعض المؤسسات تشهد وشهدت مثل مخالفات كهذه، فبورصة دمشق، على سبيل المثال دون الحصر، شهدت في وقت سابق أمثلة «صغيرة» عن وجود علاقات مباشرة بين مسؤولين في البورصة وآخرين في شركات الوساطة المالية.

### شركة روسية «مهتمة» باستثمار المصافي

# وزير النفط لـ«الوطن»: لا نية لتغير سعر الغاز المنزلي في المدى المنظور

**علي محمود سليمان**

أكد وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سلمان العباس بأنه ليس لدى الوزارة أي نية في تغير سعر الغاز المنزلي على المدى المنظور. موضحاً في تصريح لـ«الوطن» بأن سعر الغاز المنزلي يعتبر مقبولاً حالياً وهو ليس موضوع بحث على المدى المنظور، وهو مربوط بسعر سلة المشتقات النفطية التي تقوم لجنة مخصصة بدراستها أسبوعياً بما ينسجم مع الأسعار العالمية وتغيرات سعر الصرف.

وبيّن عباس أن طلب رئاسة مجلس الوزراء بإعادة النظر بتسعير مادة الغاز، يتعلق بسعر مادة الغاز الطبيعي الذي يتم تسليمه لوزارة الكهرباء لتوليد الطاقة الكهربائية ولمعمل السماد الآزوتي ومعامل الإسمنت، ويستخدم كوقود بشكل عام، وهو مختلف تماماً عن الغاز المسال الذي يباع للاستخدام في المنازل.

لافتاً إلى أن إعادة النظر بتسعير المادة له أساس بعيد، فالمادة مسعرة وفق معادلة سعرية معتمدة على توصيف لجنة اقتصادية منذ العام ٢٠٠٨ ومبنية على سعر الفيول، وتم عرض الموضوع مؤخراً في لجنة الطاقة بهدف إعادة النظر بهذا السعر وتم اعتماد المعادلة نفسها ولكن مع وضع سقف لسعر الغاز الطبيعي، وقامت وزارة النفط بطلب توحيد السعر في لجنة الطاقة التي يرأسها وزير الكهرباء، بحيث يكون السعر موحداً للقطاعات والوزارات كافة كوزارة الكهرباء ومعامل الإسمنت والسماد الآزوتي، كون هناك سعر لكل جهة على حدة.

مضيفاً: إن مذكرة وزارة النفط الموجهة للجنة الاقتصادية كانت لهذا الطلب، وردت اللجنة الاقتصادية بطلب بعض التوضيحات من وزارة النفط لموافاة اللجنة الاقتصادية بها والبحث تمهيداً لإقرار ما هو مناسب لتوحيد سعر مادة الغاز الطبيعي للقطاعات كافة.

وفي موضوع آخر بيّن وزير النفط والثروة المعدنية بأن إعلان استثمار الطاقة التشغيلية للمصافي ما زال قائماً وفترة الإغلاق ستكون خلال أسبوع، داعياً باسم وزاة النفط الشركات كافة التي لديها الإمكانية والرغبة في الاستثمار بالمصافي، لافتاً إلى أن وهناك شركة روسية مهتمة باستثمار الطاقة التشغيلية للمصافي ووزارة النفط ترحب باهتمام الشركة الروسية.

وعما يتعلق بالاستعداد لموسم الشتاء أوضح وزير النفط أن العمل يتم لتأمين ما يتاح للوزارة من كميات من مادة المازوت لتوزيعها، وقد تم إيقاف توزيع المخصصات حالياً، وإعادة تحويل الكميات إلى قطاع الزراعة والصناعة، مشيراً إلى أن هناك اجتماعات مستمرة مع لجنة المحروقات لمعرفة الوقت المناسب للبدء بتوزيع مخصصات مادة المازوت لموسم الشتاء وفق الأرصدة المتاحة لدى الوزارة.

وفي سياق آخر لفت وزيرة النفط والثروة المعدنية إلى أن العقد القائم مع الشركة الروسية للتنقيب عن النفط في الساحل السوري، هو قيد التنفيذ من الشركة، التي تقوم حالياً بإعادة دراسة المعطيات التي كانت سابقاً، وقد دخلت في طور التعاقد لتنفيذ مسح ثلاثي الأبعاد، مضيفاً: إن وزارة النفط تأمل بأن يبدأ المسح في نهاية العام الحالي وبداية العام القادم، ثم بعد نهاية تنفيذ المسح الثلاثي الأبعاد، تبدأ الإجراءات الفنية وفق العقد، مشيراً إلى أن الشركة الروسية ملتزمة بالجدول الزمني للعقد.

وكان رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي قد طلب من وزارة النفط والثروة المعدنية إعادة النظر بتسعير مادة الغاز الطبيعي المبيع لجميع المستهلكين. وذلك بالاستناد إلى توصية اللجنة الاقتصادية في جلستها رقم ٢٥ للعام الحالي، والمتضمّنة إعادة الموضوع المذكور سابقاً إلى وزارة النفط لموافاة اللجنة الاقتصادية بأسس التسعير المعتمدة لمادة الغاز الطبيعي في حال أن المادة محلية أو خارجية ومكونات التكلفة، إضافة إلى الدراسة التي نتجت عنها صيغة التسعير المعتمدة وإعادتها للعرض مجدداً على اللجنة الاقتصادية للنظر فيها وإقرار المناسب بهذا الشأن.

## ١٣٧ مخالفاً لقانون الإنفاق الاستهلاكي في ثلاث محافظات

**محمد راكان مصطفى**

بلغت مخالفات قانون الإنفاق الاستهلاكي الصادر منذ شهرين ١٣٧ مخالفة في ثلاث محافظات، هي دمشق وريفها واللاذقية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مسؤول في الهيئة العامة للضرائب أن عدد الضبوط التي تم تنظيمها من قبل مديرية مالية دمشق بحق المخالفين للعام ٢٠١٥ حتى تاريخه بلغ ٨٤ ضبطاً وصل عدد الاعتراضات من قبل أصحاب المنشأة المحرر بحقهم ضبوط مخالفات إلى ٥٨ ضبطاً في حين تم وضع ٢٦ ضبطاً في موضع التحصيل للرسوم مع الغرامات.

كما قامت مديرية مالية ريف دمشق بتنظيم ٢٦ ضبطاً تم الاعتراض على ٧ ضبوط وتم وضع ١٩ ضبطاً في موضع التحصيل للرسوم مع الغرامات، مبيناً أن القيمة الإجمالية لـ٢٦ ضبطاً وصلت إلى ٥,٩ ملايين ليرة سورية والقيمة الإجمالية للغرامات تجاوزت ١٨,٢ مليون ليرة سورية، في حين قامت مديرية مالية محافظة اللاذقية بتنظيم ٢٧ ضبطاً تم الاعتراض على ضبط واحد وتم وضع ٢٦ ضبطاً في وضع التحصيل للرسوم مع الغرامات.

وأكد المسؤول في حديثه لـ«الوطن» أنه تم تشكيل لجنة برئاسة ممثل عن وزارة السياحة بقرار من وزير السياحة مهمتها دراسة أوضاع المنشآت السياحية التي تحقق مواصفات المنشآت المصنعة والخاضعة للرسم ولكنها غير مصنفة، بهدف تصنيفها وإخضاعها لأحكام المرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ٢٠١٥.

كما تم تشكيل لجنة ثانية للبت في الاعتراضات المقدمة على الضبوط المنظمة من قبل الدوائر المالية والتي تم تشكيلها في معظم المحافظات بالتنسيق بين الهيئة العامة للضرائب والرسوم ووزارة العدل والجهات المعينة بهدف دراسة الاعتراضات المقدمة من قبل المكلفين على الضبوط المنظمة بحقهم.

وأوضح أن المرسوم حدد واجبات المنشأة الملزمة باستيفاء وتسديد الرسم للخزينة وتم فرض غرامات بحق المخالفين، ومن هذه المخالفات عدم التقدم ببيان ممارسة من قبل صاحب المنشأة يغرم المخالف بمبلغ ١٠٠ ألف ليرة سورية ومن المخالفات عدم تحرير فاتورة أو عقد لكل عملية بيع أو تقديم خدمة يستوجب فرض غرامة ١٠ بالمئة عن كل قيمة فاتورة أو عقد لم ينظم له فاتورة على ألا تقل قيمة الغرامة عن ٥٠ ألف ليرة سورية، ومخالفة عدم مسك سجلات وقيود تظهر موجودات وحركة البضائع والخدمات المؤداة في المنشأة يستوجب فرض غرامة ١٠ بالمئة من قيمة البضائع ورسمها غير المسجلة في السجلات على ألا تقل قيمة الغرامة عن ٥٠ ألف ليرة سورية بالإضافة إلى مخالفة عدم تقديم بيان للدوائر المالية خلال عشرة الأيام الأولى من الشهر بالمبيعات وتسديد رسم بغرامة وقدرها ١٠ بالمئة من قيمة المبيعات والخدمات المؤداة في الشهر السابق لتقديم البيان على ألا تقل الغرامة عن ٥٠ ألف ليرة سورية إضافة إلى عدة مخالفات أخرى تستوجب فرض غرامات بحق مرتكبيها.

## مشروع لإنتاج الوقود الحيوي على طاولة «الزراعة»

**الوطن**

علمت «الوطن» عن مشروع قيد الدراسة في وزارة الزراعة لإنتاج الوقود الحيوي باستخدام الطحالب وثمار الجتروفا.

وحسب معلومات «الوطن» فقد تم طرح البدء بإنتاج الوقود الحيوي من الطحالب في البداية نظراً لسرعة زراعتها وإنتاجها، في حين نبات الجتروفا يتطلب زراعة أشجار تحتاج إلى ما يقرب من ثلاث سنوات للبدء بإنتاج الثمار وأن أفضل منطقة لزراعة هذا النبات هو البادية السورية، في حين أن الطحالب يمكن زراعتها في أي مكان شرط توافر المياه والرطوبة اللازمة.

وفي التفاصيل؛ يضم المشروع أربع مراحل تبدأ بزراعة الطحالب وحصادها، يتم أثناء هذه العملية إنشاء المعمل ثم في المرحلة الثالثة يتم عملية تحضير زيت الطحالب وصولاً إلى المرحلة الأخيرة وهي تحويل هذا الزيت إلى وقود حيوي.

وحسب دراسات خاصة بالمشروع تصل إنتاجية المشروع إلى ٣٠ طن طحالب يستخرج منها ١٠ أطنان وقود حيوي يومياً. ويقام المشروع على مساحة تقريبية ١ كم٢ لإنشاء المعمل و٢,٥ كم٢ لزراعة الطحالب.

وتصل التكلفة الأولية المقدرة للمشروع موضوع الدراسة إلى قيمة إجمالية بنحو ١,٥ مليون دولار.

ويمكن استخدام محاصيل الجتروفا لإنتاج الديزل الحيوي حيث يتم زراعة هذه المحاصيل على الأراضي الزراعية الهامشية إضافة إلى ما ستوفره هذه الزراعة من فوائد للمجتمعات المحلية بسبب ما سوف تخلقه من فرص عمل من أجل التقاط الثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزراعة خلقت نحو ٢٠٠ ألف فرصة عمل في أنحاء العالم، كما أنه يمكن الاستفادة من إمكانية زراعة محاصيل أخرى في ظل هذه الأشجار وتعتبر من الزراعات الناجحة في كل من الهند وإفريقيا والمكسيك.

كما أنه تم الاستفادة من البحوث التي تمت في مجال إنتاج الديزل الحيوي من الطحالب والذي أثبت أنه أسلوب قابل للتطبيق من أجل إنتاج وقود يحل محل الديزل في أميركا وأوروبا.

## تخيلوا هذه الدراسة..
## هيئة تنمية الصادرات: أكثر من نصف المصدرين يرون في اليد العاملة سبباً لارتفاع تكاليف التفاح السوري!

**الوطن**

بيّن مدير خدمات التجارة في هيئة تنمية وترويج الصادرات كفاح مرشد أن ٥٧,١٤٪ من إجمالي المصدرين كانوا غير متفائلين بمستقبل تصدير التفاح، ويبررون عدم تفاؤلهم بارتفاع تكاليف إنتاجه في سورية مقارنة مع تكاليف إنتاجه في الصين وإيران، والذي يعود إلى ارتفاع أجرة اليد العاملة في سورية مقارنة معها في الصين وإيران.

بينما عبرت نسبة ٤٢,٨٦٪ من إجمالي المصدرين على أنهم متفائلين بمستقبل واعد لتصدير التفاح السوري إلى الأسواق الخارجية مرجعين سبب تفاؤلهم إلى وجود بعض الأسواق الخارجية التي لم يتعامل معها المصدر السوري حتى الآن، إضافة لميزات النكهة والطعم التي يتميز بها التفاح السوري عن غيره من التفاح في دول أخرى.

وأوضح مرشد أن أهم متطلبات الجودة لتصدير التفاح بحسب الدراسة الاقتصادية التي أجرتها الهيئة على محصول التفاح هو حجم ثمرة التفاح الذي يعد واحداً من أهم المقاييس التي تقيم النوعية من قبل العديد من المتعاملين. إضافة إلى أن لكل متعامل طريقته في تحديد الحجم المطلوب، فالمنتج ومن خلال تجربته يصنف التفاح إلى ثلاث درجات كبير ومتوسط وصغير، والمصدر يصنف التفاح المعد للتصدير من خلال قياس قطر الثمرة إلى ثلاث درجات أيضاً من ٥ إلى ٧ سم. مشيراً إلى الأهمية الاقتصادية للتفاح من خلال تطور مؤشرات إنتاجه حيث شهدت سورية تطوراً كبيراً في زراعة التفاح حتى أصبحت زراعة التفاح في الموقع الرابع بين الأشجار المثمرة بعد الزيتون والعنب والفستق الحلبي.

لافتا إلى أن أكثر من ٧٠٪ من الأشجار هي بطور الإثمار حالياً وتتركز زراعة التفاح بصورة رئيسية في محافظة ريف دمشق التي ترفد سورية بنسبة من ٣٠ إلى ٣٥٪ من الإنتاج يليها محافظة حمص من ٢٠ إلى ٢٥٪ ثم السويداء بنسبة ١٥٪ ثم طرطوس بنسبة من ٥ إلى ١٠٪ موضحاً في الوقت ذاته عدم إمكانية اعتبار هذا الترتيب ثابتا لأنه يتأثر بمعدلات الهطل المطري السنوي وأعداد الأشجار الفتية التي لم تدخل طور الإثمار بعد والعوامل الجوية السائدة في مناطق الإنتاج.

مبينا على صعيد تطور المساحة المزروعة بالتفاح خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣ أن المساحة كانت في حدها الأدنى عام ٢٠٠٣ حيث بلغت ٤٣٤٠٦ هكتاراً في حين كانت في حدها الأقصى عام ٢٠١٣ حيث بلغت ٥٣١٨٠ هكتاراً بزيادة للمساحة المزروعة بمقدار٧,٧٪ وبلغ معدل النمو الوسطي السنوي نحو ٠,٦٪ وأضاف إن تطور إنتاج التفاح في سورية كان في حده الأدنى عام ٢٠٠٢ حيث بلغ ٢١٥٧٦٢ طن/هكتار في حين كان في حده الأقصى عام ٢٠١٠ حيث بلغ ٣٩٣١٤٦ طن/هكتار وتناقص الإنتاج بنسبة ٢٦,٥٪ عام ٢٠١٣ عن عام ٢٠١٢.

### ٥٠٠ ليرة لتجديد بطاقة الصراف بدل ضائع و٥٠٠ ليرة لإصدار الشيك

# ٦٣ خدمة ترتفع أجورها في المصرف العقاري

**الوطن**

عدّل المصرف العقاري من نسب العمولات التي يتقاضاها لقاء تقديم الخدمات المصرفية، والتي تشمل عمليات الحسابات والشيكات، ومنتوعات أخرى، إضافة إلى الخدمات الإلكترونية، وعلل المصرف سبب التعديل بأن هذا الإجراء يعود إلى ارتفاع الأسعار والتكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يتحملها المصرف لتنفيذ العمليات المصرفية، وهذه التكاليف تترتب على أعمال الطباعة والصيانة والقرطاسية وثمن الورق ونفقات إدارية أخرى وغيرها.

وطالت التعديلات الجديدة على العمولات –التي حصلت «الوطن» على نسخة منها– عمليات الحسابات والشيكات، إذ أصبحت عمولة دفاتر الشيكات بالليرة السورية للقطاع العام ٧٠٠ ليرة لدفتر ١٠ شيكات و١٥٠٠ ليرة لدفتر ٢٥ شيكاً، أما عمولة دفاتر الشيكات بالليرة للقطاع الخاص فـ١٠٠٠ ليرة لدفتر ١٠ شيكات و٢٠٠٠ ليرة لدفتر ٢٥ شيكاً.

كما عدلت عمولة دفاتر الشيكات بالقطع الأجنبي لتصبح ٥ دولارات، وعمولة إصدار شيك مصرفي بالليرة السورية ٥٠٠ ليرة وبالعملة الأجنبية ٣ دولارات.

أما عمولة الشيكات قيد التحصيل «الداخلية» فأصبح مبلغ العمولة ١٠٠ ليرة و٠,٠٠١ نسبة العملة بالحد الأدنى في حال كان مسحوباً من مصارف أخرى، على حين حدد المصرف العقاري عمولة الشيكات قيد التحصيل «الخارجية» بـ١٠ دولارات بالحد الأدنى و١٠٠ دولار بالحد الأعلى وبنسبة ٠,٠٠١ من مبلغ العمولة المقطوع.

التعديلات الجديدة طالت أيضاً عمولة صرف الشيك من أي محافظة فأصبحت ٢٠٠ ليرة بحدها الأدنى و٢٠ ألف ليرة بحدها الأعلى وبنسبة عمولة ١٪ في حال كان الشيك مسحوباً على مصارف أخرى، وفي المقابل أصبحت عمولة تعديل حساب بالليرة ٥٠٠ ليرة وحساب بالعملة الأجنبية ٥ دولارات، ولم يحدد المصرف أي عمولة على شراء الشيكات السياحية، بل عدل من عمولة تصديق شيكات بالليرة لترتفع إلى ٤٠٠ ليرة والشيكات بالعملة الأجنبية ٥ دولارات.

وعما يتعلق بالعمولة الخاصة بتعميم فقدان أي شيك فارتفعت إلى ٥٠٠ ليرة، وعمولة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد ٥٠٠ ليرة، وعمولة صورة عن شيك مصروف خلال العام ٢٠٠ ليرة، وشيك مصروف عائد لعام سابق ٣٠٠ ليرة.

أما العمولات الجديدة على الحسابات فقد رفع المصرف العقاري عمولة الحسابات الجامدة إلى ٢٠٠ ليرة، وعمولة إقفال حساب بالليرة إلى ٣٠٠ ليرة، وإقفال حساب بالليرة قبل ثلاثة أشهر لتصبح أيضاً ١٠٠٠ ليرة، وفي المقابل تم رفع عمولة إقفال حساب بالعملة الأجنبية إلى ٥ دولارات وإعادة فتحها لحسابات الليرة السورية لتصبح ٥٠٠ ليرة و٥ دولارات لعمولة الحسابات بالعملة الأجنبية على حين لم يحدد المصرف أي عمولة على التحويلات بين الحسابات كذلك عمولة الرصيد الأدنى.

ومن العمولات التي قام برفعها المصرف، عمولة بيان رصيد ٥٠٠ ليرة، وإصدار كشف حساب بالليرة خلال العام ٣٠٠ ليرة وللعام السابق ٤٠٠ ليرة على أن يستوفي مبلغ ٢٥ ليرة على كل صفحة تلي الصفحة الأولى كذلك عمولة إصدار كشف حساب بالعملة الأجنبية دولاران ويستوفي دولاراً واحداً لكل صفحة تلي الصفحة الأولى.

كما شملت الأسعار الجديدة لعمولات العقاري، عمولة تنظيم نسخة ثانية من كشف حساب فأصبحت ٣٠٠ ليرة، والتصديق على صحة توقيع الزبون ٥٠٠ ليرة، وإشارة الحجز ورفعها ٣٠٠ ليرة، وعمولة زبون على اللائحة السوداء ٣٠٠ ليرة، كذلك عمولة إصدار دفاتر توفير ارتفعت إلى ٤٠٠ ليرة، وإصدار دفاتر التوفير بدل الضائع والتالف ٥٠٠ ليرة والتعميم على فقدان الدفتر ١٠٠٠ ليرة، وفي المقابل أصبحت عمولة التصريف لعابري السبيل دولارين كحد أدنى و١٠٠ دولار كحد أعلى وتحصيل نسبة ٠,٠٠٥ من العمولة، كما أن أجرة سويفت للعمليات المصرفية كافة ١٠ دولارات بحيث تستوفي عمولة ١٠ دولارات للصفحة الأولى و٥ دولارات لكل صفحة إضافية.

وشملت العمولات الجديدة أيضاً، عمولة تدوير نصفي لترتفع إلى ٢٥٠ ليرة لجميع الحسابات، وإصدار بطاقة صراف آلي ٤٠٠ ليرة، وإصدار رقم سري بدل ضائع ١٥٠ ليرة، وتجديد بطاقة صراف كبدل تالف ٣٠٠ ليرة وبدل ضائع ٥٠٠ ليرة.

وعما يتعلق بالعمولات على الحوالات، فلم يحدد المصرف أي عمولات على الحوالات الواردة الداخلية بالليرة السورية، بل رفع العمولات المستحقة على الحوالات الصادرة الداخلية بالليرة لتصبح ١٠٠ ليرة عن كل حوالة داخلية بين فروع المصرف و٢٠٠ ليرة للحوالات الصادرة الخارجية لمصارف أخرى في سورية، على حين إن عمولة الحوالات الواردة الداخلية بالعملة الأجنبية أصبحت ٥ دولارات كحد أدنى و٥٠ دولاراً كحد أقصى وتستوفي نسبة ٠,٠٠١ من مبلغ العمولة، أما الحوالات الصادرة الخارجية بالعملة الأجنبية ١٠ دولارات كحد أدنى و١٠٠ دولار كحد أقصى وتستوفي نسبة ٠,٠٠١ من مبلغ العمولة، كما تستوفي نسبة ٠,٠٠١ من مبلغ العمولة على الحوالة الصادرة للبنوك الأخرى خارج المحافظة وبالنسبة نفسها لحوالات شركات الصرافة والنقل.

وحدد المصرف العقاري أيضاً عمولة إلغاء حوالة خارجية بطلب من المستفيد بـ١٠ دولارات تستوفى كأجور سوينت، وإلغاء حوالة خارجية بطلب من المراسل ١٠ دولارات تستوفى من صاحب الطلب، كما أصبحت عمولة تحويل للخارج لعابري السبيل ١٠ دولارات كحد أدنى و٢٠ دولاراً كحد أقصى وتستوفي نسبة ٠,٠٠١ من مبلغ العمولة كأجور سوينت.

وطالت التعديلات الجديدة أيضاً العمولات التي يستوفيها العقاري، عمولات إيجار الصناديق الحديدية، فأصبحت ٤٠٠٠ ليرة لقياس ٥ سم، و٥٠٠٠ ليرة لقياس ١٠سم، و٦ آلاف ليرة لقياس ١٥سم، و٧٠٠٠ ليرة لقياس ٢٠ سم، و٨٠٠٠ ليرة لقياس ٣٠سم، و٩٠٠٠ ليرة لقيام ٤٥سم، و١٠٠٠٠ ليرة لقيام ٦٠سم.

ومن العمولات الأخرى أيضاً التي عدلت أسعارها، عمولة إصدار كتب موجهة للسفارات ١٠٠٠ ليرة، عمولة تنظيم الوكالات المصرفية بموجب تفويض داخلي ١٠٠٠ ليرة، عمولة إيداع برأسمال شركات قيد التأسيس ١٠٠٠ ليرة، عمولات الاكتتاب ٠,٥ بالألف، عمولة إشراك بنك الإنترنت ١٠٠٠ ليرة، عمولة تحويل مفتوح عن طريق الإنترنت ٥٠ ليرة، عمولة نفقات بريدية ١٥٠ ليرة، وعمولة إشعار بدل ضائع ٢٠٠ ليرة.